● أخبار قصيرة

ارتفاع غير مسبوق في طلبات الهجرة من أميركا

كشف تقرير لبلومبرغ عن زيادة استثنائية في عدد الأمريكيين الذين يبحثون عن فرص للعيش خارج بلادهم، حيث شهدت وكالات السفر والهجرة طفرة كبيرة في الاستفسارات والطلبات. وأظهرت البيانات قفزة ملحوظة بنسبة تقترب من ١٠٠٠٪ في الاهتمام بخدمات الهجرة، وهو ما يعادل عشرة أضعاف المعدل المعتاد، وفقاً لتحليل أجرته مؤسسات متخصصة في قطاع السياحة والسفر. واللافت أن أرقام طلبات الهجرة المسجلة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تجاوزت بالفعل إجمالي طلبات العام الماضي. كما أظهرت الإحصاءات أن معدل الراغبين في مغادرة البلاد تضاعف ست مرات مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٠. ويربط محللون هذا التوجه المتصاعد بحالة عدم اليقين السياسي التي تشهدها البلاد، خاصة مع احتدام المنافسة على المنصب الرئاسي.

الجيش الأوكراني على وشك الإنهيار

صرّح المقدم المتقاعد في الجيش الأمريكي دانييل ديفيس، خلال مقابلة على قناة Deep Dive على منصة يوتيوب، بأن لحظة هزيمة القوات الأوكرانية على الجبهة باتت وشيكة. وأضاف ديفيس: "نحن نقترب من نهاية الصراع، والجيش الأوكراني على وشك الانهيار الفعلي، وعندها سيبدأ الهجوم الروسي، وهذا ما نشهده حالياً". وحذّر الضابط المتقاعد من أنه إذا استمر الغرب في تجاهل الواقع الميداني، فستأتي لحظة يعجز فيها الجيش الأوكراني عن الحفاظ على تماسكه وسينهار. وأكد ديفيس أن المؤشرات كافة تشير إلى انتصار الجيش الروسي في ساحة المعركة، موضحاً: "علينا أن نواجه حقيقة أن كل ما قمنا به على مدى ما يقارب ثلاث سنوات - من دعم مالي، وتصريحات، وإمدادات عسكرية، وأفضل المعدات الأمريكية والأوروبية - قد باء بالفشل وتم تجاوزه في ساحة المعركة، وعلينا أن نتقبل هذا الواقع".

بريطانيا.. الملك تشارلز يحاول تغطية فضائح أخيه

قام الملك تشارلز الثالث، ملك بريطانيا، باتخاذ إجراءات ضد شقيقه للتغطية على الفضائح الأخلاقية وعلاقته بجيفري إبستين، زعيم عصابة للاتجار بالفتيات القاصرات. وقد بلغت الفضيحة في النظام الملكي البريطاني حداً دفع تشارلز إلى قطع المخصصات المالية لشقيقه أندرو من الخزينة الملكية، سعياً منه لمنع تفاقم القضية. وكشف كاتب ملكي أن الملك قطع علاقاته المالية مع أندرو بعد رفض الأخير مغادرة منزله. ووفقاً لكتاب جديد للكاتب روبرت هاردمان، فقد سحب تشارلز "بدل المعيشة" السنوي للأمير أندرو والذي يبلغ مليون جنيه إسترليني. ويُعد هذا الإجراء خطوة إضافية اتخذها الملك للابتعاد علناً عن شقيقه الأصغر بعد علاقته بجيفري إبستين.

بعد توقيع معاهدة التحالف مؤخراً

باكو وطشقند تعززان شراكتهما الإستراتيجية

الوفاق

تُضفي معاهدة التحالف التي وُقِّعَت الشهر الماضي بين جمهورية أذربيجان وأوزبكستان الطابع الرسمي على شراكتهما الاستراتيجية المتنامية، وتمثل مرحلة جديدة في تعميق علاقاتهما. وقد تسارعت وتيرة هذه العلاقات خاصة منذ عام ٢٠٢٠ عندما جعلت جمهورية أذربيجان توسيع شبكاتها في المنطقة أولوية. وتلعب أوزبكستان الآن دوراً مهماً في جهود باكو لتعزيز طريق التجارة الدولي العابر للبحر القزوين (TITR)، المعروف أيضاً باسم الممر الأوسط، وهو رابط تجاري وبنية تحتية رئيسي يربط بين آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وتركيا.

أوزبكستان والممر الأوسط

خلال العام والنصف الماضيين، نشر العديد من المؤسسات المالية الدولية دراسات شاملة حول تنفيذ مشروع TITR. ومن أكثرها تأثيراً الدراسة التي نظمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) في يونيو ٢٠٢٣ بالتعاون مع المفوضية الأوروبية. كانت دراسة معمقة للبنية التحتية القائمة والمحتملة والشبكات اللوجستية في جميع أنحاء المنطقة.

كان الهدف من هذا التقرير تحديد "الخيار الأكثر استدامة" للروابط النقل الفعالة بين آسيا الوسطى وأوروبا. وحدد التقرير مساراً أطلق عليه اسم شبكة النقل المركزية عبر بحر قزوين (CTCN)، والذي يمر في الغالب عبر جنوب كازاخستان. يستخدم هذا المسار البنية التحتية والأنظمة اللوجستية الراسخة، مما يجعله الخيار الأنسب للتجارة والنقل في المنطقة.

وفي تقرير منفصل وتكميلي نشره البنك الدولي في نوفمبر ٢٠٢٣، أشار إلى إمكانية تحسين الروابط السككية بين أوزبكستان وكازاخستان، لكنه لم يحدد أي مشاريع محتملة. ومع ذلك، فإن مشروع دريازا-مكتارال في كازاخستان، المتوقع اكتماله في عام ٢٠٢٥، يمكن أن يمتد أولاً إلى محطة سيرداريا في كازاخستان، ومن هناك يمكن أن يمتد خط فرعي آخر إلى جيتيساي على الحدود مع أوزبكستان.

سيؤدي هذا المشروع إلى تخفيف الازدحام في المعبر الحدودي الحالي ساريأغاش الذي يتصل بأوزبكستان شمال مدينة طشقند، ويمكن أن يزيد طاقة النقل إلى ١٠ ملايين طن سنوياً. ومع ذلك، يركز هذا المشروع فقط على زيادة مستوى التجارة الثنائية، خاصة في مجال المواد الغذائية والسلع الزراعية، ولا يستهدف دمج أوزبكستان في الممر الأوسط.

من ناحية أخرى، عملت جمهورية أذربيجان بنشاط مع أوزبكستان لدمجها في الممر الأوسط، دون الاعتماد على طرق جنوب كازاخستان. يشمل تعاونهما جهوداً كبيرة لتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية. على سبيل المثال، الاستثمارات المشتركة في المراكز اللوجستية وخاصة خطوط النقل متعدد الوسائط بين سمرقند وباكو. صُممت هذه الجهود لتوفير وصول مباشر لأوزبكستان إلى بحر قزوين والأسواق الأوروبية عبر جمهورية أذربيجان، متجاوزة كازاخستان إلى حد كبير وإنشاء شراكة تجارية أقوى في إطار عبر بحر قزوين.

تسارع التعاون

خلال العامين الماضيين، تسارع التعاون الثنائي بين جمهورية أذربيجان وأوزبكستان، خاصة في قطاع الطاقة. نظراً لانخفاض إنتاج الغاز في أوزبكستان بنسبة ١٠٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بسبب نضوب الحقول والخسائر التكنولوجية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في يونيو ٢٠٢٣ لتبادل الخبرات في مجال النفط والغاز. كما أعلن وزير الطاقة الأوزبكي لازيز قدرتوف أن "أوزبك نفط غاز" تقترب من اتفاق للانضمام إلى كونسورتيوم شاه دنيز الأذربيجاني لاستخراج الغاز الطبيعي وتصديره مشتركاً. كما تستمر المفاوضات لمشاركة شركة سوكار الأذربيجانية في مشاريع النفط والغاز في أوزبكستان.

في أغسطس ٢٠٢٣، قام ميرضيائيف بزيارة رسمية إلى جمهورية أذربيجان ووقع المزيد من الاتفاقيات. تم تشكيل مجلس اقتصادي أعلى برئاسة مشتركة بين رئيسي وزراء البلدين. تم تحديد مهمته، التي تضم وزراء رئيسيين ومسؤولين اقتصاديين آخرين، لتغطية التجارة والاستثمار والتعاون الصناعي واستكشاف اتفاقيات التجارة التفضيلية والتنسيق العام للسياسات الاقتصادية من خلال مشاورات وزارية منتظمة. وضع البلد خارطة طريق لزيادة حجم التجارة الثنائية وكذلك خططاً لمشاريع استثمارية مشتركة في كلا البلدين لدعم المشاريع التي تركز على التكنولوجيا والابتكار.

حتى نوفمبر ٢٠٢٣، تم تعزيز العلاقات الثقافية رسمياً. وفي يناير ٢٠٢٤، تم افتتاح رحلات مباشرة بين باكو وطشقند لتشجيع السفر التجاري والسياحي. وتم إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة الاستراتيجية الثنائية في أغسطس ٢٠٢٤ من خلال معاهدة العلاقات التحالفية، وتوسيع المجلس الاقتصادي الأعلى ليشمل الوزارات غير الاقتصادية، ومأسسة الشراكة الاستراتيجية.

أدى الاجتماع الأول للمجلس الحكومي المشترك الموسع، الذي عُقد خلال الزيارة الرسمية للرئيس علييف إلى أوزبكستان (رداً على زيارة ميرضيائيف السابقة إلى باكو)، إلى إنشاء مجلس استثمار ثنائي برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار لتسهيل استراتيجية التطوير التجاري المتفق عليها مسبقاً، مع التركيز على الإنتاج عالي التقنية.

مصالح مشتركة

تعكس الشراكة الاستراتيجية المتنامية بين جمهورية أذربيجان وأوزبكستان، والتي أصبحت الآن مؤسسة كمعاهدة علاقات تحالفية، تقارباً متعمداً في مصالحهما الاقتصادية والجيوسياسية، مع تركيز خاص على الممر الأوسط والتعاون في مجال الطاقة. ويؤكد التعاون في مشاريع النفط والغاز في كلا البلدين على تعميق العلاقات بينهما.

كما أن شراكتهما الاستراتيجية لها تداعيات أوسع على آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وتعزز هذه الميزة مكانة كلا البلدين كلاعبين رئيسيين في المشهد الجيواقتصادي المتغير، والذي يتميز بتحول الطرق التجارية والتكامل الاقتصادي للممر الأوسط.

سيصبح هذا أكثر وضوحاً بحلول عام ٢٠٣٠ وما بعده. إذ يؤدي تعزيز البنية التحتية والربط اللوجستي بين البلدين إلى إنشاء سلسلة توريد أكثر مرونة وتنوعاً تربط آسيا الوسطى بأوروبا. وبدوره، فإن إكمال مسارات العبور عبر روسيا وكازاخستان يعزز المرونة الاقتصادية للشريكين مع زيادة استقلالهما عن القوى الكبرى.

تدمج شراكة جمهورية أذربيجان وأوزبكستان مجموعة من المنصات للتفاعل متعدد الأطراف وتساعد في دمج المنطقة في سلاسل التوريد العالمية. وتسرع هذه المنصات التعاون الإضافي عبر جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. وحالياً، توجد مجالس ثلاثية بين تركيا-وجمهورية أذربيجان-أوزبكستان، وتركيا-أذربيجان-كازاخستان، وكازاخستان-أذربيجان-أوزبكستان، والتي تدمج مختلف المنتديات الثنائية.

تعكس الشراكة الاستراتيجية المتنامية بين جمهورية أذربيجان وأوزبكستان، والتي أصبحت الآن مؤسسة كمعاهدة علاقات تحالفية، تقارباً متعمداً في مصالحهما الاقتصادية والجيوسياسية

الشركات الألمانية قلقة من نتائج الإنتخابات الأميركية

في ظل التوترات السياسية والاقتصادية المتزايدة على الساحة الدولية، تتجه الأنظار نحو الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد العالمي، وخاصة على الاقتصاد الألماني. و نشرت صحيفة "دي سايت" الألمانية تقريراً حول هذا الموضوع، حيث ذكرت الصحيفة أن العديد من الشركات الألمانية تشعر بالقلق من نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتخشى من العودة المحتملة لدونالد ترامب إلى الرئاسة. ويطرح هذا السؤال نفسه: ما تأثير الانتخابات الأمريكية على الاقتصاد الألماني الذي يوصف حالياً بأنه "الرجل المريض" في أوروبا؟

ووفقاً لاستطلاع حديث أجراه معهد "إيفو" في ميونخ، تبدي الشركات الألمانية قلقها من الانتخابات الأمريكية القادمة. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن العديد من الشركات المعتمدة على التصدير تخشى من التأثيرات السلبية على تجارتها إذا عاد ترامب إلى الرئاسة. ويأتي هذا القلق في المقام الأول بسبب تصريحات ترامب حول فرض رسوم جمركية عقابية على المنتجات الألمانية. وستتأثر شركات صناعة السيارات الألمانية بشكل خاص، حيث تعد منتجاتها من أهم الصادرات الألمانية إلى الولايات المتحدة.

ويقدر علماء المعهد الاقتصادي الألماني (IW) أن إجمالي الخسائر التي قد يتكبدها الاقتصاد الألماني خلال فترة رئاسة ترامب المحتملة (أربع سنوات) قد تصل إلى ١٨٠ مليار يورو. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لألمانيا.

كما أظهر استطلاع حديث للرأي أن حوالي ثلثي الألمان يتوقعون تدهور العلاقات بين برلين وواشنطن في حال فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب. ومع اقتراب انتخابات ٢٠٢٤ الرئاسية الأمريكية واحتمال عودة ترامب إلى السلطة، تزداد التكهنات حول تصاعد حرب تجارية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال فترة رئاسته المحتملة.

وقد سبق لترامب أن وعد برفع الرسوم الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي إلى ١٠٪ أو حتى ٢٠٪ في حال عودته إلى السلطة.

يبدو جلياً أن المخاوف الألمانية من عودة ترامب المحتملة لها ما يبررها، خاصة في ظل التهديدات المباشرة التي أطلقها بشأن الرسوم الجمركية. وفي حال تحققت هذه المخاوف، فإن الاقتصاد الألماني قد يواجه تحديات كبيرة تتطلب استراتيجيات جديدة للتكيف مع الواقع الاقتصادي المتغير.